

WIPO/ACE/18/23

الأصل: الإنجليزية

التاريخ: 27 أبريل 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

أوامر الحجب الديناميكي في بلجيكا

مساهمة أعدتها السيدة إيفي ويركز، مسؤولة قانونية في دائرة مكافحة القرصنة والمقامرة غير القانونية عبر الإنترنت، الدائرة العامة الاتحادية للاقتصاد، بروكسل، بلجيكا*

ملخص

في 1 يونيو 2024، اعتمدت بلجيكا نظاماً مختلطاً (قضائياً/إدارياً) لحجب المواقع المقرصنة. وبموجب هذا النظام، تصدر المحكمة أمراً إلى السلطة الإدارية لتنفيذ أمر الحجب. وأسفرت المجموعة الأولى من القرارات عن الحجب الديناميكي للعديد من المواقع، التي يجري نشر قائمة بها. وتشمل هذه المواقع شبكات توزيع المحتوى (CDN)، وأنظمة أسماء الحقول (DNS)، وحجب المضيفين، فضلاً عن إزالة الفهرسة التي ينفذها مزودو خدمات الإنترنت (ISPs)، ومزودو أنظمة أسماء الحقول البديلة، ومحركات البحث على الإنترنت، والمعلنون. كما انضمت بلجيكا إلى منصة WIPO ALERT بصفتها مساهماً معتمداً.

أولاً الحصول على أمر قضائي بالحجب في بلجيكا

ألف. الإجراء المختلط

1. في 19 يونيو 2022، أقرت السلطة التشريعية البلجيكية إجراءً مختلطاً جديداً يجمع بين العناصر القضائية والإدارية. وينتج هذا الإجراء لأصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة وحقوق قواعد البيانات، وكذلك لحاملي التراخيص الذين حصلوا على ترخيص من

* الآراء الواردة في هذا المستند هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

لجنة الألعاب البلجيكية لتقديم خدمات المقامرة عبر الإنترنت في بلجيكا، الحصول على أمر قضائي ديناميكي لحجب المحتوى الرقمي غير القانوني أو منع تقديم خدمات المقامرة عبر الإنترنت بشكل غير قانوني.¹

2. بموجب المادة 1/34.17 من القانون البلجيكي للقوانين الاقتصادية (CEL)، يجب على صاحب الحق تقديم مطالبة إلى رئيس محكمة الأعمال في بروكسل، الذي يصدر حكماً في غضون ثمانية أيام عمل ما لم تنشأ ظروف استثنائية. للحصول على أمر حجب، يجب استيفاء ثلاثة شروط. أولاً، يجب على المدعي إثبات أنه صاحب الحق الفعلي (ظهور الحقوق). ثانياً، يجب أن يكون الانتهاك واضحاً وهاماً، من منظور كمي (حجم المحتوى غير القانوني) و/أو نوعي (ضرر اقتصادي جسيم)، وهو ما يمكن للقاضي تقييمه ظاهرياً. ثالثاً، يجب أن يكون هناك توازن مبرر بين حقوق ومصالح صاحب الحق، ومصالح الوسطاء الذين تُستخدم خدماتهم والذين يتعين عليهم تنفيذ تدابير الحجب، والمصلحة العامة (مثل حرية التعبير والحق في الخصوصية).

3. ويمكن لصاحب الحق، الذي تمثله أحياناً منظمة إدارة جماعية أو نقابة مهنية، أن يباشر الإجراءات المستعجلة بين الأطراف أو على أساس أحادي الجانب (من جانب واحد). وفي حال اختار صاحب الحق الإجراء الأحادي الجانب، فإن هناك افتراضاً قانونياً بوجود حالة طارئة أو ضرورة. ومع ذلك، يجوز للقاضي دائماً دعوة المتهمين بالانتهاك و/أو الوسطاء الذين تُستخدم خدماتهم، والذين حددهم صاحب الحق، إلى حضور جلسة استماع.

4. وليس على مقدمي الطلبات إثبات عدم قدرتهم على تحديد هوية المنتهكين أو الاتصال بمزود المحتوى. وكان هذا اختياراً متعمداً من قبل المشرع، حيث اعتُبرت ضرورة تحديد هوية المنتهكين عقبة رئيسية أمام بدء الإجراءات بالنسبة لمقدمي الطلبات. ولأسباب مماثلة، لا يحدد القانون نوع الوسطاء الذين يمكن استهدافهم حينما يطلب مقدمو الطلبات إصدار أمر بحجب المحتوى أو الخدمات غير القانونية. وبالتالي، يمنح القانون مقدمي الطلبات حرية استهداف العديد من الوسطاء الذين يمكنهم تحديدهم.

باء. دور السلطة الإدارية

5. تأسست الدائرة البلجيكية لمكافحة القرصنة والمقامرة غير القانونية عبر الإنترنت (السلطة) في 1 يونيو 2024، ضمن الدائرة العامة الاتحادية للاقتصاد (المديرية العامة للتفتيش الاقتصادي) كإدارة مستقلة.² وتتألف صلاحياتها من ثلاثة جوانب.

6. أولاً، استناداً إلى المطالبات المقدمة من مقدمي الطلبات، يمكن للقاضي أن يكلف الهيئة بتحديد كيفية تنفيذ تدابير الحجب من قبل المخالف و/أو الوسطاء الذين تُستخدم خدماتهم في إعادة إنتاج المحتوى غير القانوني ونشره. ويجب على الهيئة إصدار قرارها في غضون ثلاثة أيام عمل، ولا يجوز لها تقييد أو توسيع أو تعديل حكم القاضي. وتقوم الهيئة بموازنة مصالح الأطراف المعنية بعناية، ويجوز لها دعوة الأطراف للاستماع إليهم قبل التوصل إلى قرار. ويجب أن تتم هذه الجلسة في غضون تسعة أيام عمل من تاريخ استلام الهيئة للأمر.

7. وللحفاظ على الطابع الديناميكي للإجراء، منحت السلطة التشريعية البلجيكية الهيئة صلاحية تحديد المواقع المتطابقة للمواقع المخالفة أو العناوين الجديدة التي تتيح الوصول إلى الموقع المخالف. وبالتالي، لم يعد أصحاب الحقوق بحاجة إلى التقدم بطلب للحصول على أمر قضائي جديد عند ظهور مواقع جديدة تحمل نفس المحتوى غير القانوني. ولضمان فعالية تدابير الحجب المؤقتة، تراقب الهيئة أيضاً ما إذا تم تنفيذها وتقييم تأثيرها.

8. ولأسباب تتعلق بالشفافية، تلتزم الهيئة قانوناً بنشر قائمتها السوداء وتحديثها باستمرار. ونظراً للأهمية الدولية لتبادل هذه البيانات، انضمت الهيئة إلى منصة WIPO ALERT بصفتها مساهماً معتمداً لتبادل قائمتها السوداء مع كيانات الإعلان التي تشارك كمستخدمين معتمدين.

9. وتتسم تدابير الحجب المفروضة بموجب حكم قضائي وقرار الهيئة الذي يحدد طرائق تنفيذها بطابع مؤقت. ويجب اتباع إجراء بشأن موضوع الدعوى إما في غضون الإطار الزمني الذي حدده المشرع (20 يوم عمل أو 31 يوم تقويمي، أيهما أطول) أو في غضون الإطار الزمني الذي حدده القاضي وفقاً للمادة 9(5) من توجيه البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي رقم EC/48/2004 المؤرخ 29 أبريل 2004 بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

10. ثانياً، تضطلع الهيئة بدور استشاري. ويجوز للقاضي والأطراف وأي أطراف ثالثة معنية أن تطلب توصيات من الهيئة عند الطعن في أمر قضائي مؤقت، كما هو الحال في القضايا التي تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية لمستخدمي الإنترنت. فعلى سبيل

¹ قانون 19 يونيو 2022، الذي ينقل التوجيه (EU) 2019/790 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في 17 أبريل 2019 بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الرقمية الموحدة ويعدل التوجيهين EC/9/96 و EC/29/2001، الجريدة الرسمية البلجيكية 2022/08/01، 60173.

² المرسوم الملكي المؤرخ 18 أبريل 2024، الذي ينشئ الهيئة المعنية بمكافحة انتهاكات حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت واستغلال ألعاب الحظ غير القانونية عبر الإنترنت، الجريدة الرسمية البلجيكية، 2024/05/06، 49668.

المثال، في قضية تتعلق باستخدام اتصالات الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) في سياق الحجب الجغرافي وتعليق أسماء الحقول المرتبطة بالمقامرة غير القانونية، طلب القاضي توصية من هذا القبيل من الهيئة.

11. وثالثاً، يمكن للهيئة تشجيع الأطراف المعنية على إبرام اتفاق أو وضع مدونة سلوك أو خطة عمل كجزء من الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة الرقمية. ويمكن إنفاذ الاتفاق بموجب مرسوم ملكي، مما يجعله ملزماً قانوناً للأطراف الثلاثة من نفس الفئة.

ثانياً. نتائج الأوامر الزجرية

ألف. خمسة عشر قراراً، و852 اسم حقل تم حجبها

12. منذ مارس 2025، تلقت الهيئة 15 حكماً من محكمة الأعمال في بروكسل. وفي ثماني قضايا، كلف القاضي الهيئة بتحديد طرائق إجراءات الحجب. وتعلقت ثلاثة من هذه الأحكام بأصحاب حق المؤلف أو الحقوق المجاورة. في الحكم الأول، حصل أصحاب حقوق البث الرياضي على أمر بحجب المواقع التي تقدم بثاً وتزيلات غير قانونية لمحتوى سمعي بصري (رياضي). أما الحكم الثاني فكان يتعلق بتحالف من المؤلفين والناشرين، تمثلهم منظمات حقوق جماعية، وسعى التحالف إلى حجب المكتبات الرقمية غير القانونية التي تتيح الوصول إلى العديد من الكتب الرقمية. أما القضيتان الثالثة والرابعة فقد رفعتهما أطراف معنية ناشطة في القطاع السمعي البصري. أما الأحكام التسعة الأخرى التي نظرت فيها الهيئة فاستهدفت مواقع أو خدمات تقدم خدمات مقامرة غير قانونية.

13. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، تم حجب 852 اسم حقل بموجب الإجراءات الجديدة. ومع ذلك، فإن هذا العدد يتغير أسبوعياً مع ظهور مواقع متطابقة جديدة وإلغاء حجب أسماء الحقول التي لم تعد نشطة. وفي معظم الحالات، تم تكليف الهيئة بمراقبة المواقع المتطابقة.

باء. الوسطاء المستهدفون

14. وقد تابع مقدمو الطلبات مختلف الوسطاء، بما في ذلك شبكات توزيع المحتوى (CDN)، ومحركات البحث على الإنترنت، ومقدمي خدمات الدفع، ومقدمي خدمات الاستضافة، ومسجلي الحقول، ومقدمي خدمات نظام أسماء الحقول (DNS) البديلة. وعقب صدور الأوامر القضائية، نفذ معظم الوسطاء تدابير الحجب التي أمرت بها الهيئة ضمن الإطار الزمني الذي حددته. على سبيل المثال، نفذ جميع مزودي خدمات الإنترنت البلجيكيين الأحكام من خلال تطبيق حجب نظام أسماء الحقول. علاوة على ذلك، تم إنشاء صفحة هبوط تعيد توجيه المستخدمين إلى موقع السلطة الإلكتروني، حيث يتم نشر القرار والقائمة السوداء لضمان الشفافية الكاملة، وفقاً لقانون مكافحة التشهير الإلكتروني (CEL).

15. يختلف مستوى المعلومات المطلوبة من الوسطاء لاتخاذ الإجراءات بشكل كبير حسب الفئة. في بعض الحالات، يكفي اسم الحقل أو عنوان URL، ولكن في بعض الأحيان يطلب الوسطاء مزيداً من المعلومات. من الواضح أن ذلك يؤثر على سرعة فرض الحجب. على سبيل المثال، يمكن الحصول على إزالة الموقع من نتائج محركات البحث في غضون يوم واحد، في حين أن حجب التحويلات المصرفية أو الحسابات يتطلب تحليلاً متعمقاً لعملية الدفع.

16. يتطلب تحديد الوسطاء المناسبين و/أو تقييم نوع تدابير الحجب التي سيُطلب منهم تنفيذها درجة معينة من المعرفة التقنية. وقد أشار العديد من مقدمي الطلبات إلى أن هذا الأمر قد أعاقهم عن الشروع في الإجراءات. ولذلك، تعمل السلطة حالياً على إعداد إرشادات موضوعية بشأن الجوانب القانونية والتقنية لكي يأخذها مقدمو الطلبات في الاعتبار عند التقدم بطلبات للحصول على أوامر قضائية مؤقتة.

17. وتؤدي التدابير التكنولوجية التي يمكن أن يُطلب من الوسطاء تنفيذها في بعض الأحيان إلى مناقشات معقدة بين الخبراء التقنيين والقانونيين. وعلى الرغم من أن السلطة ليست ملزمة بذلك، فقد استشارت الأطراف في معظم الحالات قبل اتخاذ قراراتها. وقد سمح ذلك للوسطاء بشرح القيود التقنية والعملية التي يواجهونها، ومكن السلطة من تقييم جميع المصالح المعنية قبل اتخاذ قرار بشأن تدابير الحجب. وحتى الآن، طعن أربعة وسطاء أمام المحكمة في أمر قضائي وقرارين صادريين عن السلطة، مشككين في مدى تناسب التدابير المفروضة عليهم.

جيم. المنصة البلجيكية للحجب الديناميكي

18. في عدة دول أوروبية (فرنسا واليونان وإيطاليا)، طورت السلطات الإدارية آلية حجب شبه آلية تتيح الحجب في الوقت الفعلي. ولم يحدث ذلك بعد في بلجيكا. وتبحث السلطة حالياً في كيفية أتمتة بعض العمليات لتحسين فعالية الإجراءات. والهدف ليس أتمتة الإجراءات بالكامل، بل تحسين بعض العمليات، مثل البحث عن المواقع المتطابقة أو تبادل المعلومات حول التحديثات المتعلقة بحجب أو رفع الحجب عن أسماء الحقول. من الناحية المثالية، يمكن تحقيق ذلك عبر منصة آمنة تمكن السلطة من تجميع جميع الإجراءات

التي تتخذها والوسطاء المستهدفون في قضية معينة. وهذا بدوره سيسمح للسلطة بتجميع تقارير مراقبة وإحصاءات منتظمة من أجل تقليل مخاطر الحجب المفرط.

19. وعلى أي حال، سيظل الأمر القضائي والتدخلات البشرية من قبل الموظفين الرسميين للسلطة عاملاً أساسياً لضمان التناسب والفعالية في التدابير المؤقتة التي تفرضها محكمة الأعمال.

دال. اتفاقية التعاون

20. لتشجيع التنظيم الذاتي، نظمت السلطة اجتماعات دورية مع أصحاب الحقوق ومزودي خدمات الوصول البلجيكيين، لإطلاعهم على برامج التعاون في الدنمارك وفرنسا وهولندا ودول أوروبية أخرى. ويتم تشجيع الأطراف المعنية على التوصل إلى اتفاق بحلول صيف عام 2026 بدعم من السلطة، التي ستقوم بتنسيق المناقشات ومحاولة مساعدتهم على التوصل إلى اتفاق بناءً على تلك المناقشات والخبرات المكتسبة في الخارج.

ثالثاً. الخلاصة

21. منذ مارس 2025، بدأ أربعة من أصحاب الحقوق في اتباع الإجراء المختلط الجديد للحصول على أمر بحجب المواقع التي تنشر محتوى وخدمات غير قانونية تنتهك حق المؤلف أو الحقوق المجاورة. وتم حجب حوالي 852 اسم حقل، وهذا العدد يتزايد بسرعة مع ظهور مواقع متطابقة جديدة كل يوم. وتتلقى السلطة أوامر قضائية بشكل شبه شهري، وتجري مشاورات نشطة مع الأطراف المعنية للتوصل إلى قرارات بشأن تدابير الحجب تكون متناسبة وفعالة. وعلى المدى المتوسط، تهدف السلطة إلى تطوير نظام شبه آلي لجعل بعض العمليات أكثر كفاءة وإبرام اتفاقية تعاون طوعي بين أصحاب الحقوق وفئات مختلفة من الوسطاء.

[نهاية المساهمة]